إيمان خليف... قبضة الأنوثة القاضية

عائشة بلحاج

هل من موقفٍ أكثر سورياليةٍ من أن تجتمع الأقوام للنّبش في جسد امرأة، وفي مناطقه الأكثر خصوصية، لأنّهم يريدون معرفةَ ما إذا كانت امرأةً فعلاً كما عاشت طوال حياتها، وكما ربّاها والداها، أم أنّها رجل مُتنكّر؟

للَحظةٍ، وأنا أتابع الجدل، وتقارير التّحليلات، ونسب هرمون التستوستيرون، والفحوصات المخبرية، بدا لي أنّني سأقرأ «هذا وقد عيّنت اللجنة الأولمبية لجنةً طبّيةً أجرت فحصاً يدوياً لجسد الملاكمة، لإثبات أنوثتها»، مثلما كانت تفعل المولِّدات في القرى مع الفتيات، لفحصِ عذريتهن استعداداً لألعابِ الدُّخلَة، في انتهاكٍ تامٍّ لكرامتهن البشرية.

ليست الفحوصات، حسب المعايير الرّياضية، انتهاكاً، بل شرطاً ضرورياً، لأنّها تواجه قناني دم الرياضيين، حرصاً على نزاهة المنافسات، ولكن أن يندسّ من هبَّ ودبَّ في الملفّ الطبّي لامرأةٍ، وحياتها، هو انتهاكٌ صارخٌ لخصوصيتها.

حسناً، هناك أدويةٌ ومنشّطاتٌ تساهم في زيادة نسب الهرمونات، ومنها التّستوستيرون في أجساد الرياضيين والرياضيّات، لكنَّها ممنوعةٌ في الرياضات الاحترافية، والمنافسات العالمية. وحتّى مع ارتفاع نسب التستوستيرون الموجودة لدى إيمان خليف طبيعياً، طالما لم يتم إثبات عكس ذلك، فذلك وحده ما كان ليُحقّق لها التفوُّق الرياضي، وإلّا ماذا فعلت خزّانات التستوستيرون بهم؟... أقصد الرجال، هل كان الهرمون كافياً لهم ليتفوَّقوا رياضياً على منافسيهم، فهم أيضاً لديهم نسب متباينة للتستوستيرون؟ لعلَّنا مع هذا المنطق، سنطالب أيضاً بإقصاء الرياضي صاحب أعلى درجة تستوستيرون، لأنّ ذلك غير عادل لرفاقه التستوستيرونيين. ذكرتُ كلمة تستوستيرون حتّى الآن سبعَ مرّات، ولا عجب في ذلك طالما أنَّنا في «أولمبياد التّستوستيرون»، دامت أمجاده.

تستحقّ إيمان ميداليةً ذهبيةً أخرى على صمودها في وجه ضجيج اقتحم سيرة جسدها بلا خجل، وهذه قوّة لا هورمونات فيها لحسن الحظّ، وإلا لَتابعوها فيها. لعلَّ النقاشَ غير جديد على إيمان، ولعلَّ تنمُّرَ الخاسرات رافقها مدَّةً غير قليلة في مشوارها، وربّت نوعاً من المناعة ضدَّه، حتّى أنّه لم يُؤثّر في معنوياتها واستطاعت الفوز. لكن، في جميع الحالات فقوَّتها النفسية ذهبية أيضاً.

ثمّ، ما المرأة؟ هل هي معيارٌ هرموني أنثوي مُرتفِع؟ أم هي شيءٌ آخرَ مختلفٌ؟ هل هناك نموذجٌ واحدٌ للمرأة؟ أم هناك أنواعٌ كثيرةٌ من النساء؟... يقترح النقاش العالمي علينا امرأةً واحدةً لها صفاتٌ واحدةٌ، وكأنَّنا نعود إلى قالب تجاري لمنتوج مُعيّن، فإذا كان المنتوج لا يستجيب لمواصفات الكتالوغ لنا الحقّ في إعادته. هنا سنقول إنّ «النموذج» يفتقد للدوائر «الأنثوية»، وفيه فائضٌ من هورمون الذكورة، حتّى لو كان امرأةً... بمنطق «حتّى لو طارت مِعْزَة». الإعلام الغربي، الذي انخرط في السخرية، يضربُ على قفاه من يمسّ المتحوّلين جنسياً بكلمةٍ حمايةً لحرّيتهم وحقّهم في الاختيار، لكنّه لا يحترم حقوقَ امرأةٍ وُلِدت امرأةً. وهل يجرؤ الساخرون، من أسماء شهيرة، على السخرية من الحقوق الجنسية لامرأةٍ غربيّةٍ أو لأحد المثليين في بلدانهم؟... لن يفعلوا، لأنَّهم سيتعرَّضون لمحاكمة رأي عامٍّ، ولاغتيالٍ معنويٍّ جماعيٍّ، كما حدث لشخصيات أخرى. بعيداً من ذلك، إذا كانت الأنوثةُ امتلاكَ المرأةِ دوائرَ لحميةٍ، فماذا عن الرجال الذين لديهم الدوائرُ نفسها، بعكس الصورة التجارية للرجل ذي العضلات والمظهر الذكوري الخشن. وبعضهم فيهم من الرقّة والنعومة ما يجعل الآخرين يسخرون من أنوثتهم التي «لا تليق بالرجال». مع أنَّ الرقَّةَ والنعومةَ، أو الصلابة والبنية القوية، أمور تعود إلى الجينات، والطبع الشخصي، والخلفية الثقافية، والمحيط الاجتماعي، لا إلى قالبٍ يتحكَّم فيه صاحبُه. إذاً، هل يكون الجدل الذي يبدأه الخاسرون، إلّا خاسراً؟... لكنّ الذين تأثَّروا بدموع الإيطالية، التي انسحبت من الدور الأول بعد أقلّ من دقيقة من بداية نزالها مع إيمان خليف، غاب عنهم أنَّه من السهل وضع الخسارة على عاتق الآخر، بدل تحمّل مسؤولية الإخفاق.

تذكّرني حالة إيمان بحالة الملاكمة المغربية خديجة المرضي، بطلة العالم، التي تعرَّضت للسخرية العام الماضي في وسائل التواصل الاجتماعي لأنّها لا تملك ملامحَ أنثويةٍ. لحسن حظِّها أنَّهم لم يُشكّكوا في جنسها رسمياً لأنّها أمٌّ لثلاثة أطفال. إذاً، هل على الرياضيَّات الإنجاب قبل المنافسة على البطولات لإثبات أنوثتهن؟

ماذا لدى بوتين بعد التوغّل الأوكراني في كورسك؟

عمّار ديّوب

توغّلُ القوات الأوكرانية في كورسك ضربةٌ مؤلمةٌ لهيبة الجيش الروسي وللرئيس فلاديمير بوتين شخصياً. أتى بسرعةٍ خاطفة، سيطرت أوكرانيا على 74 بلدة، والأخبار تتحدَّث عن إمكانية توغّلها في مقاطعة جديدة هي بيلغورود. تمَّ ذلك بينما تتقدّم القوات الروسية ببطءٍ شديدٍ في المقاطعات الشرقية لأوكرانيا، وبكلفةٍ بشريةٍ وعتادٍ عسكريّ كبيرين. قبل التطوّرات أخيراً، كانت التقارير تتحدّث عن ضعفٍ أوكرانيٍّ شديدٍ، وتقدّم روسيٍّ مستمرّ. إذاً، هناك دعم عسكريٌ غربي وأميركي جديد، ودقيق من الناحية التقنية، وهناك موافقة غربية على دخول الجيش الأوكراني الأراضي الروسية. الاستنتاج هنا أنّ هناك رغبة غربية في التصعيد مع روسيا. في هذه الأثناء، لم تتراجع روسيا عن التقدّم في الشرق الأوكراني، وتحاول جاهدةً إيقاف التقدّم الأوكراني في الأراضي الروسية، وهذا يعتمد على قطع خطوط الإمداد، وعلى حشدٍ عسكريٍّ روسي مُضادٍّ، وفي حال عدم تحقُّق ذلك، أو تحقُّقه ببطء، فهناك خياران؛ إمّا التفاوض (هناك أخبار عن موعد قريب له محدَّدٌ مسبقاً)، أو النووي.

فهل وصلت روسيا إلى حالة ضعفٍ شديدٍ توافق بموجبها على التفاوض؟ ألا يتضمّن التفاوض، وبالشروط الجديدة، تحطيماً لهيبة بوتين، وقد يسمح بانتفاضة روسية ضدّه؟ وإذا لم يخضع بوتين للتفاوض، وفقاً للشروط الأوكرانية، يصبح الخيار الثاني إمكانيةً واقعيةً، وبالتالي، هل يريد الغرب الانتقال إلى مرحلة جديدة في الصراع مع روسيا؟ وهل ستتورَّط موسكو، وهي المنهكة في هذه الحرب، في استخدام النووي؟ تحشد روسيا الآن، وتتجهّز لمعركةٍ مُضادَّةٍ، فهل ستتمكّن من المحافظة على سيطرتها على المقاطعات الشرقية لأوكرانيا واستعادة المقاطعات الروسية؟... لا خيار آخر لدى بوتين. إذاً، هناك معركة طاحنة في الأيام القادمة داخل الأراضي الروسية، وضمن أوكرانيا. يبدو أنّ الغربَ قرّر استثمار الفترة الزمنية هذه، مُستغلاً انشغالات الانتخابات الأميركية، والخوف من وصول ترامب إلى السلطة، الذي يمتلك مقاربةً مختلفةً عن مقاربات كلٍّ من الاتحاد الأوروبي وجو بايدن والديمقراطيين، تُؤدّي إلى نهاية الحرب في أوكرانيا، وعلى حسابها إلى حدٍّ كبير. مشكلة بوتين في حسابات جيشه الفاشلة منذ بداية الدخول إلى أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط 2022،

وقد شاهد العالم كيفية انسحابه من المُدن الأوكرانية، والدمار الكبير لعتاده، ومقتل آلاف الجنود الروس، فاضطرّت قواته للتمركز في مناطقَ محدَّدة، وأقرب لروسيا، وأغلبية سكّانها من الروس. الآن، أيضاً، هناك ضعفٌ في تلك الحسابات، فتمكّنت القوات الأوكرانية، ولا يتجاوز عددها الألف، مدعومةً بالدبّابات والمركبات المُدرَّعة والمُسيَّرات والطائرات الحربية، من دخول الأراضي الروسية، والسيطرة على مساحاتٍ واسعةٍ وبكلّ سهولة، وهذا يعني أنّ جيش بوتين يفتقد استراتيجيةً جادّةً في حماية الأراضي الروسية، وحتّى في خططه للتقدم في الشرق الأوكراني أو السيطرة على هذا البلد كما حَلِم بوتين. تراجع الدعم الغربي والأميركي سابقاً هو الذي سمح للقوات الروسية بالتقدّم. لكن، وحينما استُعيد الدعم، كانت تلك العملية الخاطفة والمزلزلة للجيش الروسي. أيُّ مقارنةٍ بين قدرات أوكرانيا وروسيا تميل لمصلحة الأخيرة، ولكنّ الدولة المغزوة وأهلها هم أكثر قوّة وإقداماً ووطنية في الدفاع عن دولتهم ومواطنيهم. من هنا قوّة أوكرانيا، ومن هنا الجرأة في الدخول إلى كورسك، وربّما إلى بيلغورود. هل وصلت روسيا إلى القناعة بضرورة الانتقال إلى التفاوض

النهائي؟... تهدّد تصريحات القادة الروس بالتصعيد ضدّ ألمانيا والاتحاد الأوروبي، وتذهب إلى أنّ التقدّم داخل روسيا خطرٌ كبيرٌ. إذاً هناك قراراتٌ خطيرةٌ قد تتَّخذها روسيا، وأخطرها استخدام السلاح النووي، فهل يدفع الاتحاد الأوروبي روسيا نحو هذا الخيار؟... تَعقَّدَ المشهد الروسي ولم يعد ذلك سمةً للوضع في

في حال استمرّ الغرب في دعم التقدّم الأوكراني في الأراضي الروسية، فإنّ خيار استخدام بوتين النووي يصبح احتمالاً ممكناً

أوكرانيا فقط. يشقّ احتمال التفاوض طريقه بصعوبة بالغة، والمشكلة أنّ الروس يخسرون، والآن على ماذا ستتفاوض كلّ من روسيا وأوكرانيا؟ هل ستخضع روسيا للواقع الجديد؟... إنّ ضعف القدرات العسكرية الروسية واستعانتها بكلّ من إيران وكوريا الشمالية تدفع في هذا الاتجاه، وفي حال استمرّ الدعم الغربي على حاله، ستكون المفاوضات هي الحلَّ، رغم تعقيداتها والتوغّل الأوكراني في كورسك، ولكن هل يمكن لبوتين أن يتّخذ قراراً كهذا، بعد أكثر من عامين من الحرب، ويخضع للشروط الأوكرانية؟... بوتين في موقف ضعيف للغاية، وهنا، إمّا أن يتراجع الدعم الغربي، وبالتالي تنسحب القوات الأوكرانية، وهذا يفترض تهديداً نووياً ضدّ ألمانيا خاصّة، والاحتمالات كلّها ممكنة. وفي قبالة ذلك، يتم الانتقال إلى التفاوض. والسؤال هل حان الوقت لذلك؟... ما يحدث، وإمكانية التقدّم نحو مقاطعة بيلغورود، وضعف إمكانات الجيش الروسي التقليدية، يقول بضرورة التفاوض بأيّ شروط. الآن، تتقدّم أوكرانيا، ولكن ذلك لن يطول كثيراً. جنون بوتين وتمسّكه بالسلطة يمنعانه من خسارة الحرب، هذا أمر يعلمه الاتحاد الأوربي جيّداً، وأميركا والصين. من ثمّ، ستدفع

التطورات الواقعية التفاوض إلى الأمام. ولكن، وفي حال أصرَّ الغرب على خسارة بوتين الحرب، واستمرّ في دعم التقدّم في الأراضي الروسية، فإنّ خيار استخدام النووي يصبح احتمالاً ممكناً. من حقّ أوكرانيا الدفاع عن أراضيها، كما الشعوب المُحتلَّة كلّها، ومنها الفلسطينيون، ولكنّ مستويات الخطورة بسبب الحروب، حرب دولة الاحتلال ضدّ غزّة، وحرب روسيا ضدّ أوكرانيا، وسواها، تستدعي الوصول إلى صفقاتٍ سياسية تخفّف من حدّة الخطورة؛ روسيا قد تضطر إلى استخدام النووي، وإيران ودولة الاحتلال تتجهزان لردودٍ عسكرية خطيرة على بلديهما، وعلى المنطقة بأسرها، ولعلَّ مفاوضاتٍ جادّة في الدوحة أخيراً، ستخفّف حدّةً أجواء الحرب الموسَّعة في المنطقة.

يبدو أنّ العالم يتّجه نحو صداماتٍ واسعة. هناك أزمات كبرى تؤدي إلى تلك الحروب، ومن دون التعقّل والاعتراف بالأقطاب العالمية، وحقوق الشعوب في الدفاع عن حرّياتها وأراضيها، فالصدامات بين الدول الكبرى حاصلة لا محالة. نعم، إنّ هناك مخاطر حروبٍ موسَّعة، وربّما حرب عالمية ثالثة، نبَّهت إليها، وحذّرت منها، كثيرٌ من الدراسات.

(كاتب سوري)

كاريكاتير

عماد حجاج

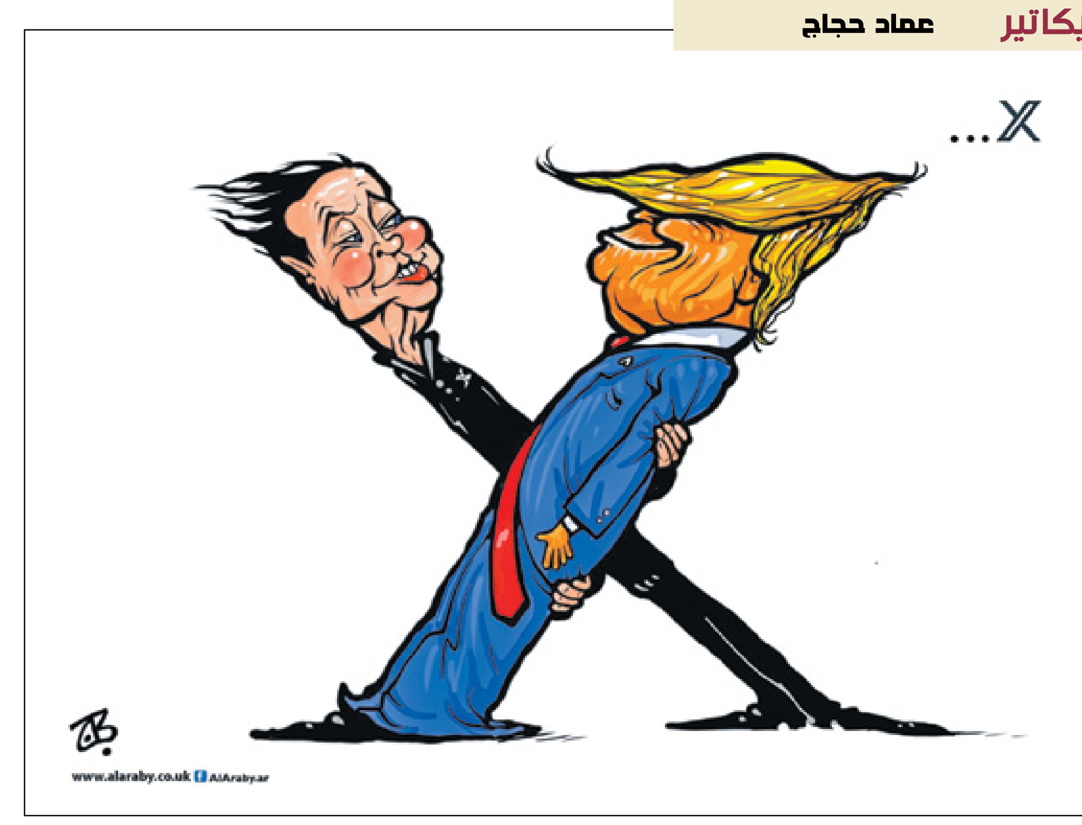

قيس سعيّد وهندسة المشهد الانتخابي

بشار نرش

مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات الرئاسية التونسية المزمع عقدها في 6 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، ومع استبعاد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 14 ملف ترشح من القائمة الأولية للمترشّحين للانتخابات الرئاسية، والإبقاء فقط على ثلاثة ملفات، أحدها للرئيس قيس سعيّد، يبدو أنّ الأخير قد أتمّ إجراءات هندسة المشهد الانتخابي، لتعبيد الطريق أمام خماسية جديدة من المتوقّع أن تكون أسوأ من سابقتها.

تظهر القراءة التحليلية لمجمل الإجراءات التي سبقت إعلان القائمة الأولية للمرشّحين أن انتخابات أكتوبر في تونس لن تخرج، حسب محللين وكُتّاب عديدين، عن إطار الديكور السياسي الباهت الباحث عن إضفاء شرعية لرئيس يبدو أنّه فاز بالانتخابات قبل بدايتها أو حتّى قبل إعلان نتائجها، والمتتبع لمجمل الإجراءات التي سبقت إعلان القائمة الأولية للمرشّحين، لا بد وأن يدرك هذه الحقيقة التي ثبتتها القائمة الأولية للمرشّحين للاستحقاق الرئاسي، والتي توضّح نيات السلطة وبوصلتها بشأن الانتخابات.

اقتصار القائمة على منافسين اثنين فقط لسعيّد، أحدهما، وهو الأمين العام لحزب حركة الشعب، المؤيّد لمسار سعيّد وإجراءاته منذ انقلابه غير الدستوري في 25 يوليو/ تموز 2021، زهير المغزاوي، والآخر هو الأمين العام لحركة عازمون العياشي زمال، في حين استُبعد كلّ المنافسين الجدّيين لسعيّد، يُؤكّد بما لا يدع أي مجال للشك عدم نزاهة السلطات التونسية من خلال اختيارها مرشّحين على مقاس معين أو أشباه منافسين لسعيّد، لضمان ولاية جديدة لسعيّد تمتد خمس سنوات أخرى، وهذا ما أكّدته إجراءات التصفية الإدارية والسياسية التي قامت بها وزارتا العدل والداخلية، ومعهما الهيئة العليا للانتخابات، بوضعها العراقيل والحواجز أمام المرشّحين الجدّيين كلّهم، الذين كان من الممكن أن يُشكّلوا خطراً على حظوظ سعيّد في الانتخابات، فليس من باب المصادفة أن يُحكم على بعض المرشّحين للانتخابات الرئاسية قبل غلق باب الترشّحات بيوم بالسجن مدّة ثمانية أشهر، وأن يُمنع مرشّحون محتملون آخرون من بطاقة السوابق العدلية، قبل أقلّ من 48 ساعة عن غلق باب الترشّحات، وبالتالي كلّ مرشّح جادّ إمّا زُجّ في السجن بتهم واهية مفضوحة، أو استُبعِد ملفّه من قائمة المرشّحين، ومنهم رئيس حزب عمل وإنجاز عبد اللطيف المكي، ورئيس حزب الشعب الجمهوري لطفي المرايحي، والوزيران السابقان المنذر الزنايدي وغازي الشواشي، والناشط السياسي الصافي سعيد، والضابط المتقاعد محمد عادل، ورئيسة الحزب الدستوري الحرّ عبير موسي، وغيرهم.

وبالتالي، استخدم وزارةَ الداخلية وقانونها الانتخابي، الذي سنته لوضع التعقيدات الإدارية التعجيزية أمام المرشّحين المحتملين، والتي تسمح لها بانتقاء الترشيحات واستبعاد الخصوم السياسيين، حتّى لا يبقى في المضمار سوى سعيّد تقريباً، من خلال منع الأشخاص المعنيين من الحصول على وثيقةٍ تثبت خلوَّ سجلّهم الجنائي من المخالفات والسوابق، وهي وثيقة ضرورية لدخول السباق الانتخابي، واستخدام القضاء لتصفية العديد من المرشّحين من طريق قضايا مفبركة لم تحترم الحدّ الأدنى من احترام الإجراءات القانونية حتّى الشكلية منها، هذا عدا عن المناخ الانتخابي بشكلٍ عام، والذي لا يضمن بشكله الحالي تكافؤَ الفرص بين المرشّحين، يُؤكّد هندسة المشهد الانتخابي، ووجود طرف يدير اللعبة، وقد وضع قواعد لها استُبعد من خلالها المنافسون الجدّيون، ورسم حدوداً لتحرّك أشباه المنافسين بعد اختيارهم، لتكون حلبة التنافس مفتوحة أمام سعيّد في ظلّ غياب أيّ شخصية قادرة على قلب الموازين.

(كاتب سوري)

مصر... المَقْطورَةُ التائهة

أسامة أبو ارشيد

كانت مجزرة ميدان رابعة العدوية التي ارتكبتها قوات الأمن المصرية في 14 أغسطس/ آب 2013، وراح ضحيتها مئات المعتصمين السلميين في الأقلّ، ترسيخاً لنجاح الانقلاب العسكري في الثالث من يوليو/ تمّوز من العام نفسه، ضدّ الرئيس محمّد مرسي، أول رئيس مدني مُنتخَب في تاريخ مصر. لكن، نجاح الانقلاب العسكري ضدّ نظام سياسي شيء، و«إنقاذ» مصر من «براثن» الإخوان المسلمين، ومنع تحولها دولةً فاشلةً كما زعم الإنقلابيون، عسكريون ومدنيون، شيء آخر، فالحقائق لا تكذب، والواقع كما هو راهناً لا يُجامل أحداً. لقدّ تحوّلت مصر في الـ11 عاماً الماضية (عشرة منها تحت الحكم الرسمي والمباشر لقائد الانقلاب عبد الفتّاح السيسي) دولةَ شبه فاشلة، تتنازل عن أراضيها السيادية، وتبيع أصولها الوطنية، وتصادر ممتلكات مواطنيها وعقاراتهم، وتكاد تواجه أزمةً مائيةً وجوديةً، فضلاً عن انعدام وزنها إقليمياً ودولياً. دع عنك أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... وفوق ذلك، الفساد والقمع.

في 11 عاماً مضت شهدنا عديدين ممن تورَّطوا في مؤامرة الانقلاب أو التصفيق لها، مدنيين وعسكريين، يُعربون عن ندمهم، خصوصاً أنّ كثيرين منهم انتهى بهم الأمر مُستهدَفين ومُعتقَلين ومُغيَّبين ومُطارَدين ومُشرَّدين. لم يعد هؤلاء ينكرون أنّ المظاهرات التي صُنِعَتْ أواخر شهر يونيو/ حزيران 2013 ضدّ رئيس كان بالكاد قد أكمل عامَه الأول في الحكم من دون أن يُمَكَّنَ منه، لم تكن ثورةً شعبيةً، وإنّما كانت جزءاً من مُخطَّطٍ لانقلاب عسكري أُعِدَّ له بشكل مُتقَنٍ في دوائر الدولة العميقة، وفي عواصمَ إقليميةٍ، عربيةٍ وغير عربيةٍ، وفي عواصمَ عالميةٍ. ولا يُجادَل في حقيقة أنّ الانقلاب كان إجهاضاً لمصر أكثر منه إجهاضاً للإخوان المسلمين، إلا مُكابرٌ ومُعانِدٌ، أو مستفيدٌ ومتواطئ. يكفي أن تلقي نظرةً مَسحيَّةً فاحصةً على واقع «المحروسةِ»

اليوم لتعلم أنّها لم تعد محروسةً، بل باتت نهباً مُستباحاً وقد تكالب عليها لصوص محلّيون وأجانب. «أمّ الدنيا» ليست بخير.

خلال فترة رئاسة مُرسي، أشاع الإعلام التابع للمؤسَّستَين الأمنية والعسكرية فِرْيَةً فاضحةً، أنّ «الإخوان» يريدون بيع سيناء وقناة السويس لقطر، والتنازل عن مقدّرات البلاد لها. سقط حكم مرسي الشكلي، ونُكِبَ «الإخوان» في مصر، وأمسك العسكر بمقاليد الأمور مباشرةً في 2013. ولم تكد تمضي سنواتٌ ثلاثٌ على الانقلاب، حتّى كان نظام السيسي يتنازل رسمياً عن جزيرتَي تيران وصنافير المصريتين في البحر الأحمر للسعودية. أمّا سيناء، التي كان كارهو «الإخوان» يزعمون أنّهم ينوون التنازل عنها للفلسطينيين قطاع غزّة، فهي خاضعة اليوم لحكم مليشيا «اتحاد القبائل العربية»، المتحالفة مع الجيش، التي يرأسها تاجر سلاح ومُخدّرات معروف، إبراهيم العرجاني. وهذا هو نفسه مالك شركة هلا للسياحة التي تاجرت بمعاناة أهل قطاع غزّة، الذين يتعرَّضون لحرب إبادة إسرائيلية، وفرضت عليهم أتاوات بآلاف الدولارات في مقابل كلّ شخص منهم يحاول الخروج بحثاً عن السلامةً له ولعائلته. وإذا كان رهن مقدّرات مصر أو التنازل عنها لقطر فِرْيَةً وُجِّهت لمرسي ولـ«الإخوان» ثبت بطلانها، فإنّ رهنَ مقدّرات كثيرة لمصر والتنازل عنها للسعودية والإمارات حقيقةٌ لا جدل فيها، في ظلّ حكم السيسي. يكفي أن نُذكِّر هنا ببيع نظام السيسي بعض أصول شركات الدولة المدرجة بالبورصة للصندوقَين السياديين، السعودي والإماراتي، في مدى السنوات الماضية. والأمر نفسه يُقال عن استحواذ الإمارات على مدينة رأس الحكمة المصرية، في الساحل الشمالي الغربي للبحر الأبيض المتوسّط، في مقابل 22 مليار دولار.

ورغم تلك الصفقات التي يصفها نظام السيسي بأنّها «صفقات إنقاذ»، إلّا أنّ المديونية المصرية ارتفعت من 43 مليار دولار في يوليو/ تمّوز 2013، أيّ غداة الانقلاب على مرسي، إلى 168 مليار

مصر أشبه ما تكون بسفينة مخروقة ببوصلة معطوبة تخوض غمار بحر لجِّيّ تتقاذفها أمواجه

دولار اليوم. أما سعر صرف الدولار في مقابل الجنيه، فقد ارتفع في الإطار الزمني نفسه من سبعة جنيهات إلى نحو 50 جنيهاً. والأمر نفسه يقال عن نسب التضخّم والفقر... إلخ، وهي الرزايا التي ما زال السيسي يُلقي بمسؤوليتها، بعد عشر سنوات له في الحكم، على ثورة 2011، وحكم مرسي الشكلي، الذي دام عاماً.

يقال الأمر نفسه عن تقليص إثيوبيا حصّةَ مصر في مياه النيل، غير مكترثةٍ بوعيد القاهرة وتهديداتها الفارغة، وانعدام الفاعلية المصرية في ثلاثة ملفّات إقليمية أساسية تمسّ أمنها القومي، العدوان الإسرائيلي في قطاع غزّة في حدودها الشمالية الشرقية، والحرب الأهلية في السودان عند حدودها الجنوبية، وكذلك الفوضى في ليبيا في حدودها الغربية. لقد تحوَّلت مصر السيسي مُلحقاً إقليمياً خفيف الوزن، تتنازعه الرياض وأبوظبي، في حين يئنُّ مواطنوها فقراً وفساداً. للأسف، مصر اليوم ليست قاطرةً للوضع العربي، بل هي مقطورةٌ، وهي أشبه ما تكون بسفينة مخروقة ببوصلة معطوبة تخوض غمار بحر لجِّيٍّ تتقاذفها أمواجه.

أترى هي لعنة خطيئة الانقلاب وجريمة رابعة؟ لا أشك في ذلك.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

النزوح السادس

سعيد زيداني

نزحت «والحزن بعينيها» من شقتها في الطابق الرابع، في بناية سكنية في مركز مدينة خانيونس، إلى مواصي رفح، برفقة أولادها الثلاثة، بنت في الـ18، وولدين في الـ16 والـ12، تباعاً. كان ذلك في الأسبوع الأول من ديسمبر/ كانون الأول الماضي، ولم يمهلها أمرُ الإخلاء في حينه سوى ساعاتٍ قليلةٍ تمكّنت خلالها من تعبئة أربع حقائب بما لزم وتيسَّر من الوثائق والملابس والأحذية والأواني والغذاء والدواء. لكنّ حظَّها لم يكن الأسوأ بين حظوظ جماهير النازحين، إذ احتضنتها وأولادها الثلاثة إحدى العائلات الصديقة مدَّة شهور كثيرة، وتحديداً إلى أن أُجتيحت محافظة رفح في ربيع هذا العام (2024). ومن غرب رفح نزحت إلى حيّ الجنينة شرقها، ومنه بعد أسابيع قليلة إلى حيّ ميراج شرق محافظة خانيونس، ومنه إلى بيتٍ نصف مهدوم في بلدة بني سهيلة، في الجهة نفسها من المحافظة نفسها. ومع بدء العملية العسكرية الثانية شرق خانيونس، في يوليو/تمّوز الماضي، عادت لتسكن نفس البناية التي نزحت منها في ديسمبر الماضي، في شقّةٍ متضررةٍ جزئياً، غير شقّتها المهدومة بشكل شبه كلّي. وبعد ما يقل عن أسبوعَين، اضطرت إلى النزوح إلى مواصي خانيونس مدّة أسبوع كامل. ومع بدء العملية العسكرية الثالثة شرق ووسط خانيونس، في الثامن من أغسطس/ آب الحالي، وصل إليها، كما وصل إلى عشرات الآلاف مثلها، أمرُ الإخلاء الفوري إلى غرب المدينة المنكوبة، حيث يقيم هناك في الخيام والداها المطلَّقان وإخوانها الثلاثة وعمَّتها الأرملة، ولكنّها رفضت الاستجابة لأمر الإخلاء هذه المرّة بسبب فرط الإنهاك، عارفةً حجم المُخاطرة، طامعةً بحماية الله (كما قالت).

امرأة من خانيونس، في منتصف الأربعينات من العمر، منطلقة بعد طلاقها؛ امرأة عاملة ومتعلمة ومسؤولة عن إعالة وأمن ورفاه أولادها الثلاثة، في ظروف حرب إبادة ضدّ الإنسان والبنيان والمكان في قطاع غزّة، دخلت شهرها الـ11. منذ الشهر الأول للحرب، توقّفت عن العمل وانقطع الراتب. ومثل الراتب انقطع التيّار الكهربائي، الذي يُغذّي أجهزة التسخين والتبريد والإنارة وشحن بطاريات الهواتف النقالة، فتعلّمت طرق الغسل والعجن والخبز البدائية. وعانت كثيراً، وأولادها الثلاثة، من العزلة ومن العتمة ومن برد الشتاء أولاً، وحرّ الصيف لاحقاً. كما عانت من المشاوير المُضنية لغرض شحن بطاريات الهواتف

النقّالة من محطّات شحن تعمل بالطاقة الشمسية مُستحدَثة. و«تنازلت» بالطبع عن طموحها في دراسة الماجستير في مجال بناء المؤسّسات، تماماً كما «تنازلت» ابنتُها عن الالتحاق بأحد المعاهد لدراسة التصميم الغرافيكي، وتماماً مثلما «تنازل» ولداها، مثل ما يزيد عن 600 ألف تلميذ وتلميذةٍ، عن التعليم للسنة الدراسية 2023-2024 بكاملها. وأخذت مواردها المالية تجفّ شيئاً فشيئاً. وأخذت طاقاتها الجسدية والنفسية تتآكل بعد كل نزوح وآخر.

امرأة في منتصف الأربعينيات، برفقة أولادها الثلاثة، والحقائب الأربع والفراش، تلاحقها أوامر الإخلاء، فتنزح من منطقة إلى أخرى في كلّ من محافظتي رفح وخانيونس. وفي كلّ محطّة تعاني من النقص في الغذاء والماء والدواء. فرحت يوماً وفرح أولادها، حين عثرت على أجنحة من الدجاج لطبخة «مقلوبة» مُشتهاة. فاللحوم صارت نادرةً، وأسعارها صارت خياليةً. وخيالية صارت أسعار مواد التنظيف والصابون والشامبو. فقد كلَّفتها قطعة الصابون وعلبة الشامبو النادرتَان ما يعادل 35 دولاراً أميركياً، وكانت مضطرة للشراء بعد أن صار شعر رأسها، وشعر رأس ابنتها، مثل أسلاك ليفة الألومنيوم (كما قالت). وقد حزنت كثيراً حين التهبت عيون ولديها، ولم تجد الدواء اللازم فاقتصر العلاج، حسب تعليمات طبيب عيون صديق، على كمّادات الماء الساخن. وحين هاجمهم الذبابُ الأزرق، الذي يعتاش على القمامة والمياه الآسنة، في مواصي خانيونس وجدوا المرهم الشافي في بسطةٍ للأدوية، بعد أن تعطّلت الصيدليات عن العمل بسبب القصف ونقص الدواء. أمّا عن الشكوى من النقص في الملابس، خاصة الداخلية منها، وغيابها من الأسواق، فالحديث يطول.

امرأة في منتصف الأربعينيات، عفيفة ومحتشمة، تنزح بحثاً عن المأوى الآمن من منطقة إلى أخرى في كلٍّ من محافظتي رفح وخانيونس، برفقة أولادها الثلاثة، وحقائبها الأربع والفراش. رفضت أن تعيش وأولادها في الخيام، كما يعيش كلٌّ من والديها المُطلّقين وعمَّتها الأرملة وإخوتها الـ13، وعشرات الآلاف من النازحين، فلا خصوصية في الخيام، في زحام هذه الخيام انتشرت الأوبئة، وتراجعت الخصوصية، والقيم الأخلاقية. في الخيام المتلاصقة في المواصي وفي دير البلح يكثر الحديث، كما قالت، عن التحرّشات والاعتداءات الجنسية، كما يكثر الحديث عن آلاف حالات الزواج بدافع «السترة». أمّا خارج الخيام، فقد انتشرت ظاهرة اللصوص الذين ينهبون

امرأة غزّية رفضت أن تعيش وأولادها في زحام الخيام، حيث انتشرت الأوبئة وتراجعت الخصوصية والقيم الأخلاقية

المنازل التي أخلاها النازحون. حتّى المستشفيات، التي جرى إخلاؤها لم تسلم من هذا النهب، كما عرفنا وعرفت. كما لم تسلم تلك المرأة العفيفة والمحتشمة خلال رحلات النزوح المتتالية من إيحاءات جنسية، وصلت إلى حدّ التحرّش أحياناً. لهذا كلّه، أصرّت على تجنب حياة الخيام، وإن كلّفها ذلك ما سبق ووفّرته من أموال قبل الحرب، أموال صارت شحيحةً بسبب حرب ثأرية، مدمّرة ودموية، دخلت شهرها الـ11.

امرأة في منتصف الأربعينيات، عصرية وعصامية، من سكّان مدينة خانيونس جنوب قطاع غزّة. كانت تعمل قبل الحرب في إحدى المؤسّسات الدولية التي تُعنى برصد وتوثيق وتقييم الأضرار والخسائر الناجمة عن العملية العسكرية الإسرائيلية، التي حملت اسم «حارس الأسوار» في مايو/ أيّار 2021، وتلك الأضرار والخسائر التي نجمت عن اعتداءات السنوات السابقة. تعرَّفتُ إليها، وتعرَّفتْ إليّ، قبل تلك العملية بنحو عام، حين كان فيروس كوفيد 19 يُلقي بظلاله الثقيلة على العباد في فلسطين والعالم الواسع. وكانت قنوات التواصل المتاحة طريقاً تُعرِّف الواحد منّا إلى الآخر، شكله ومكان سكنه وعمله ومستوى تعليمه ووضعه العائلي، طموحاته ومتاعبه، مستوى مناعته الذاتية وقدرته على الردّ على التحدّي. واستمر التواصل الدوري بيننا بعد ذلك. ومنذ بداية الحرب الوحشية، والمدمّرة للإنسان والمكان والبنيان في قطاع غزّة، صار التواصل بيننا مكثّفاً، باستثناء تلك الأيّام والأسابيع، التي عطّل فيها القصف عمل وسائل الاتصال. ورافقتُها وأولادها الثلاثة من محطّة نزوح إلى أخرى، بعد إخلاء شقّتها في ديسمبر الماضي، تلك الشقّة المُستأجَرة، التي قُصِفت ودُمّرت في اليوم التالي للنزوح الأول.

امرأة غزّية من خانيونس، في منتصف الأربعينيات، عصرية وعصامية، والدة لبنت وولدين، تنزح المرة تلو الأخرى من مكان إلى آخر في كلٍّ من رفح وخانيونس، سعياً وراء المأوى الآمن خارج خيام مئات آلاف النازحين. امرأة غزّية مقدامة تُرفع لها القبعات على ما تحمّلت من الأعباء والمشاقّ وتدبّرت من الأمور، في ظروف حرب كان المدنيون والأعيان المدنيّة وقودها الأساس. لقد كان لي شرف التواصل الدائم معها، جبر خاطرها ودعمها. حماها الله وحمى أولادها الثلاثة، وجميع أهلنا في قطاع غزّة، وأبعد من القادم من ويلات حرب إبادية دخلت الأسبوع الثاني من شهرها الـ11.

(أستاذ الفلسفة في جامعة القدس)

تحضيرات نزوح جديد، خانيونس، 12 أغسطس (أشرف عمرة/الأناضول)

تلك الخضروات الأردنية في إسرائيل

معن البياري

كان مثيراً للعجب، أو أقلّه الاستغراب، وربما الطرافة أيضاً، أن يطلب وزير الزراعة الأردني خالد حنيفات، من على شاشة تلفزيون المملكة، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، من الأردنيين الذين يصدّرون خضرواتٍ وفواكه إلى إسرائيل أن يستحوا على حالهم («شوي» بتعبيره بالضبط)، في هذه الظروف، ويقصد حرب العدوان على غزّة. ذلك أن في أفهامنا أن الحكومات هي التي تسمح وتمنع، فكيف لأولئك أن يورّدوا إلى إسرائيل الفريكة والفلفل الحلو والبندورة والخيار والزهرة والبصل (وغيرها)، من دون أن يُؤذَن لهم بهذا؟ ولكن الوزير أوضح، في حينه، أن الحكومة تمنح تراخيص استيرادٍ، ولا تمنح تراخيص تصدير، ثم شرح لاحقاً أنها إذا أرادت منع تصدير سلعة فتفعل بشأن كل دولةٍ، وليس إسرائيل وحدها. وأوضح، وزميلُه وزير الاتصال الحكومي مهنّد مبيضين، أن لأي تاجر تمنعه الحكومة من التصدير أن يقاضيها، فليس لها هذا الحقّ قانوناً. وكان الشّرح الحكومي ذاك يردّ على مطالباتٍ شعبيةٍ وحزبيةٍ أردنية واسعة، في مسيراتٍ وتظاهراتٍ وبياناتٍ بلا عدد، بوقف كل أشكال العلاقات التجارية مع دولة الاحتلال. ولمّا أكّدت الجمعيةُ الأردنية لمصدّري ومنتجي الخضار والفواكه التزامها بعدم التصدير إلى إسرائيل، ولمّا أعلن الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين طلبه من أعضائه قطع أي علاقاتٍ مع الجانب الإسرائيلي منذ بدء العدوان على غزّة، بدا أن «الحقّ على الطليان»، أو أنه صحيحٌ ما قالته الجمعية عن أن شركةً يملكها واحدٌ من أعضائها يصدّر خضرواتٍ وفواكه إلى الكيان الصهيوني «وسيتم فصلُه»، وما قاله الاتحاد عن «حالاتٍ فرديةٍ» في الداخل الفلسطيني تبيع للجانب الإسرائيلي ما تستورده من مزارعين أردنيين.

ومع تتالي بياناتٍ رسمية، إسرائيلية وأخرى أردنية، عن تزايد أطنان الخضروات والفواكه المصدّرة من الأراضي الأردنية إلى إسرائيل، في العام الحالي عن الذي سبقه، وفي الماضي عن سابقه، ومع إيضاحات وزارة الزراعة الأردنية أن هذه الصادرات هي إلى الضفة الغربية وإلى إسرائيل وإلى أوروبا عبر ميناء إسرائيلي (ترانزيت)، يصبح واحدُنا في حاجة إلى دماغ خاص، ليفهم هذه الأحاجي المتتالية، قبل أن يُسارع الوزير حنيفات إلى الردّ على الذي أشاعته وزارة الصحة الإسرائيلية عن اكتشاف جرثومة الكوليرا في مياه نهر اليرموك وبعض خضروات وفواكه مستوردة من الأردن، في معرض قرارها وقف استيراد هذه المنتجات الزراعية. نفى الوزير هذا، وأكّد عدم وجود أي كوليرا، بعد فحوصاتٍ أجريت. وأسهب في شرح المسألة، وقال إن دولاً في الخليج تستورد البندورة الأردنية، وغيرها من منتجات زراعية، استوضحت في هذا، ثم اقتنعت بالفحوص الأردنية وسلامة ما تستورده. وقد دلّ هذا كله على «علاقةٍ» للحكومة الأردنية بالذي يُورّد إلى إسرائيل من منتجات زراعية، ما قد يعيد النقاش إلى أصوله الأولى، عن «سلطةٍ» لها، وإنْ بكيفيّات متعينة، على المصدّرين من المزارعين وأصحاب شركات تصدير خضروات وفواكه. وعندما يتحدّث وزير الزراعة، قبل أيام، عن «تشابكات» أمنية وسياسية عديدة في علاقة بلاده بإسرائيل، وعن «اتفاقيات ملزمة» بين إسرائيل والقطاع الخاص، فإنه يزيد أبعاد القضية المطروحة التباساً، ويعطيها أوجهاً أخرى من الالتباس، وربما ينقلها من مطرح «الحالات الفردية» تلك إلى مسؤوليةٍ حكوميةٍ ظاهرة، قوامُها الحرص على العلاقات القائمة مع إسرائيل، ومنها التجارية، وتجنيبها أي تأثيراتٍ قد تُحدثُها تبعات الحرب العدوانية الجارية على غزّة. وإنْ يبقى النقاش متعلقاً، في الأول والأخير، بضمائر أولئك المصدّرين، قبل قصّة الحكومة وصلاحياتها المتشابكة، والذين دعت فاعلياتٌ أردنية عريضة إلى نشر أسمائهم ومقاطعتهم والتشهير بهم، الأمر الذي لم يحدُث بنشاطٍ ملحوظ، ولم تتابعه الصحافة الأردنية المحلية بما يلزَم، وقصّرت في هذا بوضوح.

نعم، على الأردنيين الذين يصدّرون الفلفل الحلو والبندورة والخيار وخضروات أخرى إلى إسرائيل أن يستحوا. وعلى حكومتهم ألا تتغطى بهم، وأن تزيد من شفافيتها، فتقول مثلاً إن التزامها باتفاقياتها، الزراعية وغيرها، مع إسرائيل، لن يخدشه العدوان المتواصل في غزّة.

المغامرة الأوكرانية

حسام كنفاني

في الوقت الذي تترقب فيه منطقة الشرق الأوسط احتمالات توسع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ليشمل لبنان، اعتماداً على رد حزب الله وإيران على الاعتداءين اللذين طاولا الضاحية الجنوبية لبيروت وطهران، تستعر في مكان آخر احتمالات انزلاق الحرب الروسية على أوكرانيا إلى مواجهة عالمية لا تحمد عقباها.

التحول الكبير في الحرب حدث الأسبوع الماضي، توغلت القوات الأوكرانية داخل الأراضي الروسية، وفرضت سيطرتها على مساحات واسعة في منطقة كورسك الروسية، ما شكل سابقة منذ الحرب العالمية الثانية، إذ لم تشهد الأراضي الروسية اجتياحاً منذ محاولة الجيش النازي احتلال الاتحاد السوفييتي.

من غير الواضح ما إذا كانت العملية الأوكرانية لم تحظ بضوء أخضر من الدول الغربية التي سارعت إلى النأي بنفسها عن التخطيط أو التنسيق لهذا الهجوم الأوكراني، رغم أن مسؤولين أوكرانيين أكدوا أن الهجوم تم بعد التشاور مع الحلفاء الغربيين. كثير من التحليلات تناولت هذه النقطة، بعضها أشار إلى أن الخطوة الأوكرانية جاءت منفردة، وذلك رداً على المعارضة الغربية لاستخدام الجيش الأوكراني الأسلحة المتقدمة التي أرسلتها الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية، وأن كييف وضعت حلفاءها أمام الأمر الواقع الذي لا يمكنهم الهروب منه.

ويبدو أن كييف نجحت في مسعاها، فرغم التقارير التي تحدثت عن انزعاج الحلفاء الغربيين من الخطوة الأوكرانية، إلا أن المسؤولين الأميركيين والأوروبيين سارعوا إلى تبرير الهجوم بأن الأراضي الأوكرانية كانت تتعرض لهجمات من منطقة كورسك الروسية، وأن من حق أوكرانيا الدفاع عن نفسها. حتى أن المسؤولين الأميركيين برروا لكييف استخدام السلاح الأميركي، واعتبروا أن هذا الاستخدام «معقول». الأمر نفسه بالنسبة إلى ألمانيا التي دعمت الخطوة الأوكرانية وعبرت عن استعدادها لمواصلة الدعم العسكري الذي تقدمه لها. من المفهوم أن هذا التعاطي الأميركي والأوروبي مع الهجوم، رغم معارضته، يأتي لإظهار تماسك التحالف الغربي في مواجهة روسيا، وأن الاجتياح لن يغير من الدعم المطلق الذي تحظى به أوكرانيا من حلفائها. غير أن ذلك لا ينفي ارتفاع منسوب القلق من رد فعل موسكو تجاه احتلال أراضٍ روسية، واللجوء إلى أسلحة غير تقليدية أو توسيع مدى الحرب، خصوصاً أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتهم الدول الأوروبية مباشرة بالتخطيط والتنسيق لهذا الهجوم، وهو سبق أن هدد باللجوء إلى الترسانة غير التقليدية للدفاع عن الأراضي الروسية من الضربات الصاروخية التي كانت تتعرض لها.

القلق أيضاً من التمادي الأوكراني في خطته الهجومية داخل الأراضي الروسية، مدعوماً بحملة الدعم الغربية. هذا التمادي تمظهر بإعلان كييف تحويل كورسك إلى منطقة عازلة لتفادي الضربات الروسية داخل الأراضي الأوكرانية، ما يتطلب وجوداً طويل الأمد للقوات الأوكرانية في العمق الروسي، وهو ما لا يمكن أن تتغاضى عنه موسكو، والتي لا شك تحضّر لهجوم مضاد واسع النطاق لاستعادة المناطق التي تسيطر عليها القوات الأوكرانية. ورغم أن هذا الهجوم سيكون مكلفاً لروسيا التي تعيش أزمة اقتصادية عميقة نتيجة العقوبات الغربية، إلا أن بوتين لا يمكن أن يسمح بخسارة الهيبة العسكرية التي راكمتها موسكو منذ تسعينيات القرن الماضي، واختبرتها أخيراً في الحرب الأوكرانية، حتى وإن كان يترقب وصول المرشح الجمهوري دونالد ترامب إلى السلطة، وما سيحدثه من تغيير في الموقف الأميركي من الحرب. الرد الروسي اليوم يقتصر على تكثيف الهجمات داخل أوكرانيا، لكنه قد لا يكون الرد الأساسي على المغامرة الأوكرانية باحتلال أراضٍ روسية. مغامرة من غير المعلوم إلى أين ستؤدي وما هي التبعات التي قد تشهدها أوروبا، وربما العالم، في الفترة المقبلة.

إسماعيل هنيّة مستهدَفاً مناضلاً وشهيداً

عصام شعبان

عاودت إسرائيل تكثيف استخدامها سياسة الاغتيالات بعد السابع من أكتوبر (2023)، ضمن استراتيجيةٍ للردع، مستهدفةً قياداتٍ سياسيةٍ وعسكريةٍ، متجاوزةً ساحةَ المواجهةِ في قطاع غزّة والضفّة الغربية، مخترقةً عواصم في الشرق الأوسط، هادفةً إلى تقليص إمكاناتِ المقاومةِ وإجهاضِ أفقِ تطوّرها، ما يحدُّ من فرصِ إعادة بناءِ وتنظيم صفوفها، وشلِّ قدراتها مستقبلاً. وإذا كانت جرائم الاغتيال حالياً تتشابه مع حالات وقعت إبّان الانتفاضتَين الأولى والثانية، إلّا أنّها أكثر كثافةً ومتتابعةً، وخريطةُ الاستهداف أوسع جغرافياً، كما ترتبط بسمات حربِ انتقاميةِ الطابع، وشاملةٍ في جبهاتٍ عدّة، ولا تقتصر على المواجهة الميدانية، فضمنها حروب الإعلام. وكشفت أجهزة أمنية في تلّ أبيب أنّ الاغتيالاتِ أداةُ حربٍ مع بداية العدوان. وخلال نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، أعلن المُتحدّثُ باسم جيش الاحتلال الاستعدادَ لملاحقة قادة المقاومة في كلّ مكان في العالم. كذلك، أكّد رئيسُ الموساد، ديفيد برنيع، عقب اغتيال القيادي في حركة حماس صالح العاروري (هُدِّد بالاغتيال قبل 7 أكتوبر بأيّام)، استعدادَ الجهاز لتصفية الحسابات، كما كان قبل 50 عاماً، في إشارة إلى عملية ميونخ (1972). وضمن هذا التوجّه، تحدّث رئيس الشاباك رونين بار عن توسيع صلاحياته. لذا، الاغتيالات مُرشّحةٌ للتمدُّد أسلوباً للصراع مستقبلاً، ويمكن أن تطاول شخصياتٍ مُؤثّرةً من غير المُنخرطين في العمل العسكري.

وتأتي الاغتيالات سياسةً مُكمِّلة للحرب، وبدعم استخباراتي أميركي، وفي سياق عربي. تسلّم معظم الدول العربية بهيمنة إسرائيل، إلى جانب تيّار يتبنّى التعاون مع تلّ أبيب على أرضية الأهداف والتهديدات المُشتركة، وإقامة تحالفاتٍ لمواجهة مجموعاتِ التطرّف والإرهاب، وتحقيق ما تُسمّى «أهداف التنمية». هذا يجعل الحرب على الفلسطينيين حربَين، بما تتّخذه هذه النُظم من مواقفَ تشارك إسرائيل أهدافها، وتحمل موقفاً عدائيّاً من المقاومة وشخوصها، وتسنّ وسائل إعلامها ونُخبها سكاكينها في حملات هجوم يُتّخذ بعضها رداء التقييم والنقد والنصح، لكنّ مساعيها ترتبط بالاصطفاف مع مشاريع العدوّ. ما بين ذلك، وضمن حرب إعلاميةٍ لا يُستهان بها، ومع تصاعد وتيرة العدوان على غزّة، جاءت حملة الهجوم على رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، بعد اغتياله في طهران، وتضمّنت تكراراً لأكاذيبَ استهدفت اغتياله نفسياً، قبل أن يُستهدَف عسكرياً، واستكملت أبواق التطبيع، والمنهزمين نفسياً أمام العدو، الهجوم على المقاومة، للشعور بالثقة، وبصدق رهاناتهم، وهم يشاركون الاحتلال أفراحه في مقتل قائد فلسطيني وحدوي، وذهب آخرون إلى التشكيك في صدق شعاراته، وهو الذى كان قيادياً في الحركة الطلابية في الجامعة الإسلامية، يدرس الآداب، وظلّ في مخيم الشاطئ للاجئين مُنخرطاً في العمل السياسي، لم يتركه إلّا مُبعداً في لبنان، أو سجيناً، ولم يدفعه تولّي منصب رئيس وزراء فلسطين (بعد أول انتخابات برلمانية ديمقراطية عربياً) إلى ترك المُخيَّم الذى ولد فيه لأُسرة هُجِّرَت من عسقلان.

خرج هنيّة مُجبراً إلى الدوحة في العام 2017، وبقي أغلب أفراد أسرته ما بين المخيَّم وحيّ الرمال، فُقِدَ منهم 60 شخصاً، غير مائةٍ من دائرة قرابة أبعد، كما ترصد تقارير صحافيةٌ، وحاله كما قادة في الفصائل والمجتمع المدنيّ، وموظّفين عموميين، يستهدفهم الاحتلالُ هم وعائلاتهم، نوعاً من العقاب والانتقام، في حرب عدوانية تطاول الغزّيين كلّهم، وانتهت حياة هنيّة شهيداً في مهمّةٍ سياسيةٍ يمثّل فيها شعبه، وليس حركة حماس وحسب، ضمن موجةٍ عربيةٍ، شهدت وسائلُ التواصل الاجتماعي حالةً بين نُخَب وإعلاميين أقرب إلى حملةٍ مُخطّطةٍ شاركت فيها أصواتٌ قريبةٌ من السلطة، وشملت كتاباتٍ لعشرات من قيادات وعاملين في مُؤسّساتٍ إعلاميةٍ تحت السيطرة، وموجهة، تناول فيها هؤلاء، الذين يمثلون جبهةً، واقعةَ اغتيالِ هنيّة بالتشفّي، وبالشماتة، وبالتشويه، ما يُعبّر عن اتجاهٍ مناوئ للمقاومة ظهراً وبشكل جماعي، ويبدو مُنَسَّقاً ومتشابهاً في ما يُردِّده، بما في ذلك استهزاءٌ وتعبيراتٌ مُنحطّةٌ، لا تليق بواقعة موت أو استشهاد قائدٍ فلسطيني خلال العدوان، ولا بجرائمَ لا تنقطع تستهدف مدنيين بالجملة. ومن أجل تبرير التشفّي، طرح المشاركون في حملة التشوية مقولاتٍ تبدو وطنيةً دفاعاً عن الحدود، وضدّ جرائمَ إرهابية، يتهمون فيها حركة حماس، بينما هذه الأصوات ظلّت صامتةً أمام سيطرة الاحتلال على محور فيلادلفيا، وتخطّيه خطوطاً حمراءَ أصبحت خضراءَ، ما يسوّقه نتنياهو نصراً عسكرياً وسياسياً، ضمن أهداف الحرب التي حقّقها متجاوزاً أيَّ ضغوط، بينما ذهب هؤلاء إلى البحث في دفاترَ قديمةٍ لتشوية فصائل المقاومة، واتهامها بتنفيذ عمليات إرهابية في سيناء، بما يخلق غبار معركة يغطّون بها جرائم الاحتلال الحالية، وتستعير بعض اتهاماتها من قاموس الثورة المضادّة؛ التربُّص والعمالة لأطراف خارجية، بجانب الإرهاب، معتبرةً حركةَ حماس خطراً يستلزم بناء حلفٍ ضدّها، وهو ما يتوافق مع دعوة نتنياهو في خطابه بالكونغرس، وكذلك حواره مع مجلة التايم (8 أغسطس/ آب الحالي) قائلاً، إنّه لم يكن ممكناً القضاءُ على «حماس» في حرب 2014، لعدم توافر دعم محلّي ودولي. وأخبرنا بخططه مستقبلاً؛ التوجه إلى الشركاء الإقليميين لإقامة حكم مدنيٍّ في قطاع غزّة (والضفّة الغربية)، بمَا لا يُهدّد أمن إسرائيل وحدودها، زاعماً تهريب السلاح من سيناء، الذى اعتبره التهديد الأكبر.

تستدعي تصوّرات نتنياهو من شركائه استبعاد المقاومة ونفيها من أيّ تحرّكات مستقبلية. لذا لم يكن غريباً أن تجيء تصريحات وبيانات عربية عدّة غيرَ متناسبةٍ مع جريمة الاغتيال، بجانب حضور رسمي محدود لجنازة إسماعيل هنيّة في الدوحة، ومعها يُقارن متابعون بين مشهدَين؛ مشاركة أربع دول عربية في جنازة شمعون بيريز 2016، وجنازة إسماعيل هنيّة. وربّما لو كانت الجنازة تاليةً على اتفاقيات التطبيع (أبراهام)، كانت ستحظى بمشاركة أكبر، بحكم أنّه مُبشِّرٌ بالتطبيع الإبراهيمي، شارحاً خطوطه ومرتكزاته، ضمن رؤيته للشرق الأوسط، التي زاد عليها نتنياهو فِكَرَه بشأن التعاون مع دول عربية ضدّ تنظيمات الإرهاب، التي تهدّد السلام والأمن الإقليميين، وتمثّل تجسيداً للبربرية كما يقول، وهو توصيف إماراتي لعملية 7 أكتوبر؛ «هجوم بربري ووحشي». تجاهلت بلدان جريمةَ اغتيال هنيّة، ولم تره بربرياً، لأنّه «دفاع عن النفس»، بل و«دفاع عن الحضارة».

وفي حين وصفت القاهرة محاولةَ اغتيال الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، المُرشّح حالياً للرئاسة، بالحادث الغادر، لم يذكر بيان الخارجية المصرية اسم من اغتيل، المفاوض، الذى تربطه بالقاهرة علاقات ممتدّة، وتنسيق متّصل منذ 2017، منذ جاء رئيساً للمكتب السياسي، وفى ملفّات المصالحة والتفاوض، والحدود. تجاهل ذكرَ هنيّة في بيان تال على الجريمة يُمثّل خطأً في التقدير السياسي، وافتقاداً للحكمة في التعبير، وحتّى مخالفاً قواعد فنية بديهية، منها أن تكون التصريحات والبيانات الرسمية تستوفى شروطها من الوضوح والدقّة، وبيان الحدث، والموقف منه بوضوح، ولا يمكن تبريره بنقص في القدرات، حتّى من دون أن تحمّل القاهرة نفسها موقفاً سياسياً لا تريده. كان ممكنا إصدارُ بيان متوازن، ولا نقول منحازاً للحقّ والعدل وحسابات مَصالح القاهرة في إنهاء الحرب.

وهنا مُهمٌّ التأكيد أنّ حملات الشماتة ومهاجمة حركات المقاومة، عربياً، تتزامن مع سيناريوهات ترسم خريطةً للمستقبل السياسي في غزّة والضفّة، تُستبعَدُ منها فصائل المقاومة الفلسطينية، حسب رؤية نتنياهو وشركائه الإقليميين. لذا، اغتيال قياداتٍ وشخوصِ حركاتِ المقاومة وتشويهها تمهيدٌ لما تطرحه إسرائيل من مخطّطات، يجري التجهيز لها وترويجها إعلامياً، وهي غير ممكنة من دون الضغط على حركات المقاومة، بما في ذلك حملات تشويهها والنيْل منها، بالتزامن مع تكثيف العدوان على قطاع غزّة، كما اختلف موقف مصر الخافت تجاه اغتيال هنيّة عن موقفها من اغتيال صالح العاروري، الذي دانته القاهرة إدانةً واضحةً، وهدّدت بوقف وساطتها ردّاً على الجريمة، وفى السياق ذاته، تُفسّر هذه المعطيات الغياب الرسمي عن جنازة هنيّة بالدوحة، بجانب عدم إعلان إرسال مندوب من هيئة المراسم، وعدم إرسال برقية عزاء إلى رئاسة السلطة الفلسطينية، باعتبار أنّ هنيّة شغل منصباً رسمياً، وعلى اعتبار أنّ البرقية ضمن أنشطة دبلوماسية، كما إعلان الخارجية المصرية تضامنها الكامل مع الهند حكومةً وشعباً، إثر حوادث الانهيارات الأرضية التي وقعت في منطقة وايناد، وكذلك التقدّم بالتعازي وصادق المواساة إلى الشعب الإثيوبي الشقيق، في ضحايا الانهيارات الأرضية، ولم يكن ضرورياً اعتبار اغتيال هنيّة حادثةً غادرةً، كما وُصِف استهداف ترامب، لكن تعزية الشعب الفلسطيني كانت تكفي.

عموماً، كان الموقف من اغتيال هنيّة خصماً من رصيد مصر وصورتها، وحتّى مع أدوار إيجابية تقوم بها على مستوى الوساطة والإغاثة، ولم يكن هناك موقفٌ مغايرٌ يستر العوار سوى التعليق على جريمة الاغتيال، في بيان شجاع لشيخ الأزهر، وبيت عزاء دعا إليه حمدين صباحي في حزب الكرامة شاركت فيه قوىً وطنيةٌ، لكن لم يسلم أيضاً من الهجوم من ذات الأصوات التي هاجمت هنيّة.

(كاتب مصري)

كل هذه المقايضات لفرض تعديل هذا القانون العراقي

ولاء سعيد الساعراني

للمرّة الرابعة، يطرح نوّاب حكومة المنطقة الخضراء الطائفيون في بغداد تعديلا لقانون الأحوال الشخصية لعام 1959، ولما أصابه من تعديلات كثيرة منذ صدوره، وبالأخص بعد 1968، إذ أضيف مزيد من القوانين ليتماشى مع الأوضاع الجديدة، وتطوّرات المجتمع العراقي وحاجاته، ليواجَه بموجةٍ من التظاهرات العفوية التي تحدُث للمرّة الأولى في العراق بعد انتفاضة أكتوبر (2019)، شاركت فيها النساء بكثرة، إضافةً إلى آلاف العراقيين الذين تظاهروا في بغداد والناصرية والنجف، رافضين تمرير تعديلات تُسيء للمرأة والأطفال والعائلة والمجتمع العراقي بأكمله. ومن أكثر هذه التظاهرات أهمّية تلك التي خرجت في النجف، وضمَّت عشرات النساء اللواتي هتفن «كلّا لزواج المُتعة»، و«كلّا لتزويج القاصرات» و«عصر الجواري قد ولّى». تصدّى لها أتباع نوري المالكي، والإطار التنسيقي، والمرتشون من رجال العشائر، الذين استكثروا على العراقيات رفضهن تعديلات سيئة ومريضة، مُصرّحين للقنوات التلفزيونية: «ما عندنا نساء تطلع تظاهرات»، بينما يدلّس هؤلاء ويغمضون أعينهم عن مئات وكالات زواج المُتعة التي انتشرت في مدنهم بحُجّة العقيدة، وبحُجّة المراجع الدينية، ولم يُسمع لهم صوتٌ حول تسويق ونشر المخدّرات الواسع التي وصلت إلى متناول الأطفال وإلى المدارس الابتدائية، ولا كلمةٌ عن معاناة ملايين الشباب العاطلين أصحاب الشهادات، الذين لا يجدون عملاً بينما يتبارى ويتباهى السياسيون بامتلاك المليارات بفضل الفساد والتواطؤ مع المُحتلّين. لا يرفع واحدهم صوتاً حول استبدال العمالة العراقية بالأجنبية برواتبَ لا يحلم بها العراقيون، وهي تجري في قصورهم، وفي الحقول النفطية، ولا أهتمّ أحدهم يوماً بالكلام عن الخدمات العامّة المقطوعة عن الشعب العراقي عمداً منذ 20 عاماً.

> التعديلات التي يطالب بها نوابٌ على قانون الأحوال الشخصية أدبيات يستنسخها كما هي رجال الدين من نفس كتب الفتاوى والتفسير الضعيفة من دون تصويب

قبل أيّام، طرح النائب رائد المالكي، من أتباع كتلة الإطار (الطائفية)، تعديلا للمادة 57 من قانون الأحوال الشخصية، بحُجّة حرّية العقيدة، وعدم استجابة القانون 188 الحالي لما يريده المواطنون، مستنداً إلى المادة 41 من الدستور، التي في واقع الحال لا تتعارض قانونياً مع القانون الحالي كما يريد النائب وحزبه وعمائمهم الطائفية تصويرها للبسطاء من الناس، كي يُهرولوا وراءهم من دون عقل، لأنّ القانون الحالي يتضمّن حرّية العراقي لاختيار مذهبه في عقد الزواج، وهو ما يُفنِّد هذا النوع من التعديلات ويسقطها كلّياً، ويتجاهل النائب المالكي ومن معه التطرُّقَ لها، كما لا يُتطرَّق إلى أنّ القانون الحالي يعتمد على المرجعية الإسلامية والمدارس الفقهية كافّة، وخاصّة الفقه الجعفري (؟). التعديلات التي تُرفَض للمرّة الرابعة، منذ تنصيب هذه الأحزاب لحكم العراق، التي يطالب بها بعض النواب، تخصُّ تشريعَ تزويج القاصرات، وتشريعَ زواج المُتعة، والزواج من دون موافقة وليّ الأمر، وإلغاء نفقة المطلّقة، وإلغاء الحضانة عنها، وحرمان الزوجة الأرملة من الميراث، وهي أدبيات يستنسخها كما هي رجال الدين من كتب الفتاوى والتفسير الضعيفة جيلاً بعد جيل، من دون تحديث ولا تصويب، في حين أن القانون الحالي يشترط في إتمام أهلية الزواج العقل وإكمال سنّ الـ18، وهو مرنٌ في تشريعات الحضانة والنفقة التي يُفصّل فيها بعقلانية مستوحياً نصوصَ القوانين لمصلحةِ الأطفال أولاً. إنّ هذه التشريعات، التي تحاول هذه الشلّة الانقلاب عليها، ليست تشريعاتٍ إلحاديةً ولا شيوعيةً ولا بعثيةً كما صرّح رشيد الحسيني، الذي جمع وراءه ثلّةً من طلاب الحوزة التابعين لأحزاب المنطقة الخضراء من الذين لا يفقهون في القانون ليتهجم على ويسبَّ أبناء الشعب العراقي، الذين خرجوا في تظاهرات رافضين تعديلات القانون، ويصفهم بأبناء السفارات والفاسدين والفاسدات، كما تمّ وصف ثوار «تشرين» سابقاً، الذين خرجوا يهتفون «نريد وطناً»، بينما يتمتع هو وأمثاله من تجّار الدين بخيرات الشعب العراقي وأمواله من دون حساب.

يكشف مُجرَّد الاطلاع على التعديلات المُستهدفَة انتقائيةً لمسائل معينة تخصّ فئةً معينةً ومحدودةً، لأنّ مجمل التعديلات المطروحة لا تنطبق على حاجاتِ شرائح واسعةٍ من الشعب العراقي، بل هي لمنفعة مجموعة، منها من هم في البرلمان، كما تمَّ توثيقه في المرّة السابقة من بعض النائبات، إذ شهدن أنّ من يقود هذا الحراك للتعديل هم مجموعة هدفها الأول مادّي، لا تريد دفع نفقة الطلاق، وتريد إلغاء حضانة الأطفال من مطلقاتهم، من بين أمور أخرى. لكنّ دخول المعمَّم رشيد الحسيني، محاطاً بمعمَّمين، في المشهد يكشف أنّ الهدف هو ربّما إلغاء القانون الحالي المكتوب من خيرة الأساتذة المُتخصّصين ومن خبراء القانون والفقه، وإبداله بقانون من أدبيات المرجعيات الطائفية المُستنسَخة. فقد صرّح النائب رائد المالكي، في مقابلة تلفزيونية مع إحدى الفضائيات، بأنّ ما يُقدّمه قانون جديد، وليس تعديلاً كما يتم تداوله في الإعلام.

لكن، لماذا يقدم نوّاب الإطار التنسيقي على تقديم هذه التعديلات في هذا الوقت بالذات؟... ربّما اغتنم هؤلاء النواب، كما تفعل برلمانات دول أخرى، فترةَ العطلة الصيفية، وحرارة الجو المرتفعة جدّاً في العراق، التي تردع الناس عن التظاهر لتمرير القوانين غير المقبولة شعبياً، بيد أنّ نواب حكومة المنطقة الخضراء لم يتمكّنوا من تمرير القراءة الأولى بطريقة قانونية، بل استخدموا التزوير والابتزاز والمقايضة، سجّلت في فيديو نشر في مواقع التواصل الاجتماعي، يُظهر أتباع هذا التعديل من النواب وهم يطالبون المكوّن السنّي بالتصويت عليه في مقابل التصويت على قانون العفو العام للسجناء، كما صرّحت النائبة نور نافع أنّ كتلة النائبات، التي تشكّلت ضدّ التصويت على هذا التعديل، قد وثّقت تزويرَ توقيعاتٍ لنواب قالوا إنّهم ضدّ التعديل، ورغم ذلك سُجّلت أسماؤهم في قائمة للمصوّتين معه. ليس ذلك فحسب، بل وثّقت نائبات البرلمان تكرار الأسماء نفسها في قائمة الموقّعين للحصول على النصاب ممّا يُبطل قانونية الجلسة. ورغم هذه المخالفات كلّها يحاول هؤلاء النواب، ومعهم رئيس المجلس، محسن المندلاوي، تمرير التعديلات بفرض إرادة الأحزاب الطائفية العنصرية على البرلمان، إذ طاول التلاعب فديو الجلسة المُخصَّص للإعلام، الذي قطّعت مشاهد منه كي لا يرى المواطنون رفضَ القانون الذي شهده البرلمان، وفضائحَ التزوير والمقايضة. ولسوء حظّ هؤلاء، فإنّ مجموعةً نسويةً من النائبات والناشطات والمحاميات ومنظّمات المجتمع المدني المهتم بشؤون المرأة تصدّوا، المرّة هذه، بشكل واسع ومنظّم لما حصل في قُبّة البرلمان، إذ قمن بفضح ممارسات بعض الأحزاب ونوابهم، وتوثيق ما جرى، حاملاتٍ وثائقهن في وفد إلى المحكمة الاتحادية للطعن بقانونية الجلسة، وما حصل فيها من مخالفات تُعطّل شرعيتها. وقد أثارت بعض الناشطات والنائبات، ومنهن النائبة نور نافع، بالوثائق سبباً إضافياً لطرح التعديل في هذا الوقت، ألا وهو التغطية على فضيحةٍ ماليةٍ كبيرةٍ تتجاوز فضيحة القرن السابقة، وهي تزوير وسرقة 11 مليارا ونصف مليار دولار من الموازنة، يُخشَى فضحها.

التحشيد والرفض المجتمعي والشعبي لتعديل قانون الأحوال الشخصية هو رفضٌ جديدٌ لحكومة المنطقة الخضراء، ولأحزابها، ورفضٌ للعقلية الطائفية التي تُكرِّسُها منذ 20 عاماً، وما خروج أطيافٍ مختلفةٍ من أبناء الشعب العراقي، من المرأة الريفية البسيطة إلى الطبيبة والمحامية والمهندسة وربّة البيت، وآلاف من الشباب والرجال، إلا إجماع وطني على نبذ هذه الحكومة بكامل مكوّناتها، واقتراعٌ من أجل حكومة وطنية ومدنية تنقذ العراق من براثن فئة فاسدة، لتسير به إلى البناء وإعادة ما تم تخريبه وتدميره وتجريفه مادّياً ومعنوياً. هذا التحشيد الوطني العفوي هو رسالةٌ جديدةٌ بعد رسالة ثوّار «تشرين» لعزل الحكومة الطائفية، التي بدلاً من العمل لحلّ المشكلات المتراكمة، التي ينتظر الشعب العراقي حلّها منذ 20 عاماً، تتقدّم بمشروع لإنساني يفاقم مشكلات العراقيين، ويؤلّب بعضهم على بعض، وينفث من جديد في الطائفية التي غرسها الاحتلال الأميركي الإيراني في دستوره وقوانينه، بهدف اجتثاث العراق شعباً وحضارةً.

(إعلامية عراقية في باريس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads